المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

# ليبيا في التصنيفات الدولية ... كيف ولماذا وإلى متى؟!!

إعداد /أ. د. خالد مسعود يحي الباروني
عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

## مقدمة:

كثيرا ما قرأنا وأخشى أن نستمر نقرأ عن واقع ليبيا في التصنيفات الدولية، أقصد هنا موقع ليبيا في سلم المؤشرات الدولية المتعلقة بمختلف مناشط الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتي اعتقد جازماً انها اداة لمبررات خارجية للتدخل في شؤون ليبيا وفرض سياسات وبرامج تشكل تهديداً للأمن القومي الليبي بحجة الاصلاح والتغيير وحوكمة المؤسسات والقرارات، هذه المؤشرات تصدر عن مؤسسات دولية متخصصة لها أدلتها الإجرائية ولها نماذجها ومعاييرها الخاصة بالتصنيف الدولي لدول وهيئات ومنظمات وحتى حركات ومنظمات سياسية وايديولوجية .... وفي واقع الحال هذه المؤسسات في الغالب ومن الناحية النظرية البحتة مستقلة وحيادية ولها كادرها الإداري والفني المستقلين، نتسأل هنا هل التقارير التي تنشرها تلك المنظمات والتي تعكس واقع الحال الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي هي بالقدر الكافي من الدقة والموضوعية وتستند إلى معايير ملموسة هي نتاج لتفاعلات وأنشطة وقرارات داخل الدولة الواحدة؟ وهل البيانات التي تأسست عليها تلك المنظمات قراراتها بشأن وضع دولة X في الترتيب (1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5) هي بيانات واقعية ناتجة عن الوقوف المباشر عند الأوضاع السائدة في تلك الدولة وعلى مختلف الصعد؟ ام هي بيانات من مصادر مفتوحة؟!! هل نحن غير قادرين على تطوير البني والمؤسسات وتحسين هيكلية وأداء المنظومة الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع بما يرتقي بمستوي ليبيا في التصنيفات الدولية؟!! ... أم أننا قادرين على تحسين واقع ليبيا في التصنيفات الدولية ولا تتوفر لدينا الخبرة والأسس المرجعية والموضوعية والبيانات وخارطة طريق وخطط مدروسة لإصلاح وتطوير أنفسنا وبالتالي مؤسساتنا؟!!.

اكثر من خمسون عاماً هي عمر ليبيا في ظل حكومات ونظم متوالية، وللأسف الشديد التقارير الدولية والاقليمية دائماً تشير إلى المستوى المتدني من الأداء المؤسسي وهدر

لثروات المجتمع الليبي الذي قرر وأكد مراراً وتكراراً علي ضرورة استغلال ثرواته الاستغلال الأمثل ومعاقبة وإقصاء كل من يقصر في تنفيذ صلاحياته التنفيذية واتخاذ مواقفه وقراراته لصالح الشعب ومقدراته داخل مؤسسات الدولة العامة والخاصة.....

المسألة هنا ومن الناحية الموضوعية مرتبطة بعدة أبعاد:

**البعد الأول/** هو أننا لم نستطع أن نخلق الكادر المتخصص من النواحي العلمية والعملية في المجالات الاستراتيجية والاستفادة منهم في بيت الخبرة الليبي وبصورة مستقلة وحيادية تامة، بحيث توكل لهم مهمة قراءة الثوابت والتوجهات الاستراتيجية للدولة وتحليل عقيدة قياداتها وترجمتها إلي برامج عمل وسياسات وخطط استراتيجية تتخذ معياراً في اعادة هيكلة وإصلاح بني ومنظومات ومؤسسات الدولة الليبية.

**البعد الثاني/** مرتبط بمنظومة الشفافية والمسائلة، حيث نلاحظ غياب دور الرقابة الحزبية والقضاء الإداري في مسألة العابثين والمقصرين في خدمة الصالح العام الليبي.

**البعد الثالث/** هو الافتقار إلى المعيارية والموضوعية في إسناد الوظائف إلى الأشخاص، فالشخص غير المناسب نجده في المكان غير المناسب له أحياناً، والشخص المناسب نجده في المكان غير المناسب أحياناً كثيرة، والنتيجة في الحالتين هو العبث والفوضى الإدارية والأمنية والمالية التي تطورت إلى مرحلة مستشرية ومتقدمة من الفساد الإداري والمالي والاخلاقي وفق ما أشارت اليه منظمات التصنيف الدولي المعنية، وهذا طبعاً يعود لعديد من الأسباب أهمها تغييب واقصاء السلطات التنفيذية الفنية الاحترافية عن الحياة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية ولفترة طويلة بدأت منذ إلغاء أمانة اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة وتعطيل البرامج الوطنية الطموحة للأجهزة الأمنية والرقابية، هذه السلطات الموكل لها تنظيم شؤون الوظيفة العامة المدنية والأمنية والرقابة على أدائها، ومواكبة حركة نمو الاقتصاد والمجتمع، وضمان خلق توازنات ذات اعتبارات اقتصادية وقانونية واجتماعية وأمنية بين قوى العرض والطلب المتعلق بالموارد والكوادر البشرية

وتضارب المصالح في القطاع الاقتصادي العام من خلال خلق وتطوير وإثراء معايير التكليف والإدارة بالوظائف العامة والتأكد من إسنادها للأشخاص المناسبين وفق معايير وصفية ومهنية تشكل الإطار العام لوصف وتوصيف لتقييم وهيكلة الوظائف والمؤسسات بالدولة الليبية.

**أما البعد الرابع/** في مصفوفة أسباب تدني مستوى الأداء المؤسسي فيرجع إلى الجمود الواضح في تطوير قوانين ذات صلة مباشرة بالرقابة على الأداء المؤسسي وتحسينه، مثل قوانين مكافحة الفساد وقوانين الشفافية والإفصاح وقوانين الجودة والإصلاح، وقوانين بشأن تنظيم شغل الوظائف القيادية بالمؤسسات الليبية، وقوانين لتفعيل دور القضاء الإداري والرقابة الإدارية، وحتى القوانين التي صدرت في الأعوام الاخيرة بها كثير من العيوب والثغرات، فعلى سبيل القانون رقم 4 لسنة 1990م بشان النظام الوطني للمعلومات (ولد ميتاً) حيث أنه لم يفعل وبنوده تحتاج إلي مراجعة، كما أنه لم يصدر بشأنه حتى الان لائحة تنفيذية، والقانون رقم 8 لسنة 2023م بشأن اعادة تنظيم جهاز المخابرات الليبية به عيوب وثغرات منها أن القانون لم ينص على منح صفة "مأمور الضبط القضائي" لمنتسبي جهاز المخابرات وبالتالي ضعف قدرة الجهاز على بسط نفوذه وسيطرته على النواحي والجرائم الماسة بالسيادة الليبية والأمن القومي الليبي ومكافحة الجريمة المنظمة والارهاب والفساد وغيره من النشاطات الاجرامية المعادية والمهددة للأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا مما يهيئ الاجواء للفاسدين والمجرمين للعبث بمؤسسات وموارد الدولة الليبية ثم تأتي منظمات التصنيفات الدولية لتزج بليبيا في التراتيب الاولى في قوائم ضعف الاداء المؤسسي والجريمة والفساد وانتهاكات حقوق الانسان!!!، وغيرها من القوانين التي إن وجدت بصورة ما إلا أنها تفتقر إلى التفعيل وإلى لوائح تنفيذية يتم الأخذ بها كمؤشرات ومعايير للاسترشاد في تقييم الأداء المؤسسي في القطاعين العام والخاص.

**أما البعد الخامس/** والأهم من وجهة نظري وله علاقة اعتمادية مباشرة بالأبعاد السابقة هي افتقار الدولة الليبية إلي نظام آمن وموثوق لقاعدة البيانات والتصنيفات الدولية من شأنها ربط مؤسسات ليبيا العامة والخاصة بالداخل والخارج في شبكة تناغمية تكاملية تعمل وفق منظور نظمي يعتمد مدخلات وتفاعلات وعلاقات ومخرجات... نظام يتيح استخلاص حقائق دقيقة عما يجري داخل مؤسساتنا ونتائج أدائها وسياساتها وخططها وقراراتها، حقائق تعكس واقع الحال الفعلي للفعاليات والأنشطة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، حقائق تتم معالجتها بصورة علمية منظمة من خلال معايير وأدلة إجراءات وتقنيات وأساليب فنية معتمدة دولياً تتخذها منظمات ومؤسسات التصنيفات الدولية منهج وخارطة عمل لتحديد تصوراتها وتصنيفاتها وإقراراتها بشأن أداء الدول والأنظمة والمؤسسات، حقائق يتم فهرستها وتصنيفها وتبويبها بطرق تتلاءم والغرض من استخدامها بحيث يتم نشرها في تقارير دورية في صورة مجمعة او مفصلة حسب النشاط أو المجال أو القطاع، ومدعمة بقراءات وتحليلات لمضامين الأرقام والحقائق، وبحيث تعطي مؤشرات ذات دلالة إحصائية لعلاقات ارتباطية بين الحقائق الواردة في البيانات المجمعة باستخدام تقنيات الإحصاء الرياضي الوصفي وأساليب وتقنيات التنبؤ الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والرقابة الفاعلة وبناء مؤسسات الدولة الليبية، وبالتالي غياب أسس التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي الشامل، وأسس للتفاوض والحوار مع مؤسسات التصنيفات الدولية، لخلق مناخ تقييمي حواري بين مؤسسات الدولة والمواطنين حول واقع الأداء المؤسسي والصعوبات التي تعترضها، ومن ثم اقتراح سبل التطوير والمعالجة، هذه المؤشرات والحقائق يستفاد منها لعدة أغراض منها:

**أولاً/** وضع الليبيين في صورة مواقف دورية وكاملة وواضحة عن واقع حال ثرواته المادية والبشرية ومقدراته الفكرية والثقافية، وكيف تم استخدامها وتنميتها، إن ليبيا عظيمة

بشعبها وقيمها وهناك حاجة إلى أن تكون عظيمة بأطرها الإدارية والتنظيمية، بتطوير أطرها ونظمها النوعية الذي تطلب تطوير بناها المختلفة وفي شتي المجالات أهمها بنية البيانات والمعلومات، بحيث تتوفر في مخرجاتها خصائص الدقة والجودة والتوقيت والموضوعية والمعيارية والاعتمادية والتخصص والمرجعية القانونية والدولية.

**ثانياً/** هذه التقارير والمؤشرات المتعلقة بالأداء المؤسسي في مختلف المجالات ستكون أساساً للمراجعة والمسألة على الصعيد الكلي في قبة البرلمان وعلى الصعيد القطاعي والمؤسسي أمام مؤسسات القضاء الإداري والمحاكم المتخصصة والرقابة الإدارية، أو عند تقييم القطاعات والهيئات والمؤسسات والمصالح والشركات لنتائج أعمالها، عليه ستكون قرارات التقييم والمراجعة وبالتالي التكليفات والميزانيات والخطط مبنية على وقائع وحقائق دقيقة وموضوعية وحقيقية دون تزييف للحقائق وخداع للمواطنين.

**ثالثاً/** تقارير ومؤشرات البرنامج الوطني للبيانات والتصنيفات الدولية سيوفر القدرة علي رصد التغيرات التي تحدث في البنية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية وغيرها، الأمر الذي يخلق القدرة على التنبؤ بالأزمات والمشكلات ومعرفة معدلات التغير في إنجاز الأنشطة وفي الاستثمارات، مما يساعد على إجراء تقديرات موضوعية لمتطلبات التطوير والتغيير المستمر، فمثلاً معرفة التغير في نسب إنجاز المشروعات المختلفة سيتيح القدرة على معرفة احتياجات تلك المشروعات من العمالة الوطنية والأجنبية كماً وكيفاً، مما يخلق قاعدة علمية لوضع خطط واستراتيجيات التشغيل والاستخدام، ومعرفة مستوى تشغيل العمالة ونسبة البطالة استناداً على حقائق واقعية بسوق العمل الليبي.

**رابعاً/** الدلالات والمؤشرات التي سيتم تظمينها مع التقارير التي ستوفرها قاعدة البيانات والتصنيفات الدولية سيتيح ربط أداء المؤسسات الليبية بمعايير دولية، الأمر الذي من شانه تحفيز الاقتصاد نحو المزيد من التطوير في الأداء والبني والهياكل، وكذلك تحفيز رؤوس الأموال المادية والبشرية على الاستثمار في ليبيا وبناء قراراتهم بهذا الخصوص استناداً

إلى تقارير موحدة وصادرة عن جهة تمتلك الخبرات والمعرفة والتقنيات الخاصة بجمع وتحليل ونشر البيانات.

**خامساً/** المؤشرات الناتجة من قاعدة البيانات والتصنيفات الدولية ستخلق درجة من الاعتمادية والموثوقية والمصداقية في التقارير الصادرة عن مؤسسات الدولة الليبية طالما أنها مرت خلال سلسلة من الإجراءات المعيارية وخضعت للمعالجة والتقييم وتم أعدادها وفق نماذج وأدلة إجراءات متفق عليها دولياً، ومتوفر بها عنصر الشفافية والواقعية، بالإضافة إلى كون البيانات التي تتضمنها هذه التقارير تم تجميعها وإدخالها ومعالجتها داخل منظومة البيانات من قبل عناصر مؤهلة تأهيلاً عالياً ومدربة تدريباً احترافياً في مجال تقنية المعلومات ومعالجة البيانات، وبالتالي هذا سيتيح قدرة أكبر على التحاور مع مؤسسات التصنيفات الدولية وإعطاء ليبيا التصنيف الحقيقي بعيداً عن التقدير والتخمين من قبل تلك المؤسسات في ظل الفراغ الحالي في نظام معالجة البيانات، وفي ظل غياب نشاط وعمل مؤسسي منظم يتعاطى مع قضايا المؤشرات والتصنيفات الدولية والبيانات والتقارير المرتبطة بها، فمن الملاحظ أن هناك تضارب واضح في التراتيب الممنوحة لليبيا من قبل مؤسسات التصنيفات الدولية المختلفة خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الشفافية والفساد وحقوق الأنسان ومستويات النمو والتنمية الاقتصادية والبطالة والجريمة، مما يشير إلى خلل كبير في تجميع ونشر البيانات المختلفة، الأمر الذي يعطي صورة غيرة واقعية عما يجري في الدولة الليبية، وقد صدر في هذا الخصوص في السابق قرار أمين اللجنة الشعبية العامة سابقاً (مجلس الوزراء) رقم 117 لسنة 2010م بشأن تشكيل لجنة عليا لمراجعة التصنيفات الدولية الممنوحة لليبيا واتخاذ ما يلزم بشأنها من ترتيبات وإجراءات وبرامج، هذا القرار جاء بناء على مبادرة من محافظ مصرف ليبيا المركزي وخبراء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي في ذلك الوقت، هذا القرار عكس الإحساس بأهمية تحسين صورة ليبيا في التصنيفات الدولية، فنحن ليبيون ومن المهم أن تكون

صورتنا في الخارج مقبولة من خلال التطوير والتحسين المستمر للواقع الداخلي لليبيا، وقد عقدت اللجنة العليا في السابق عديد من الاجتماعات بمقر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، وتم إعداد مشروع برنامج وطني متكامل وكان لنا شرف عضوية اللجنة العليا، عملنا باللجنة تحت مسمى **"البرنامج الوطني للبيانات والتصنيفات الدولية"** الذي يعد المبادرة الأولي نحو تلافي وعلاج سلبيات المرحلة السابقة وسد الفراغ والعجز المعلوماتي في الدولة الليبية، هذا البرنامج يحتاج إلى تفعيل و تظافر الجهود والوقوف معاً يد واحدة وعلى قلب واحد مركزه ليبيا عزيزة حرة وراقية بشعبها ومؤسساتها، ليس هناك مجال للمزايدة او النظرة الدونية والاقصائية لشبابنا وكفاءاتنا، وليس هناك مجال للتأجيل والمماطلة والتسويف واختلاق المشاكل والاعذار ووضع الصعوبات والعراقيل امام تفعيل البرنامج، لأن ليبيا ستكون الخاسر أولاً وأخيراً، لتمضي ليبيا إلي الأمام وليلزم بيته كل من لا يريد المساهمة في البناء والتطوير، وليعبث الفاشلون والمعرقلون والنفعيون والعملاء ببيوتهم، فنحن بيتنا الأول والاخير ليبيا، ولا يعبثوا بمقدرات وخيارات الشعب التنموية، فالتعليمات القرآنية واضحة والأسس المرجعية للتغيير والتطوير واضحة ومستمدة من طموحات الشعب الليبي بشان تحسين صورة ليبيا والرقابة على أداء مؤسساته واستخدام موارده الاستخدام الأمثل....!!!! والله ولي التوفيق والسداد.